



الجمهورية التونسية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

اللجنة الوطنية للإصلاح

مشروع إصلاح

منظومة التعليم العالي
والبحث العلمي

2025 - 2015

23 أبريل 2015

الفهرس

4 المقدمة

- 4 التمشي التشاروري التشاركي الموسع
- 4 تشخيص الواقع
- 5 مهام منظومة التعليم العالي والبحث العلمي
- 6 رؤية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في أفق سنة 2025
- 6 قيم منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

8 الباب الأول : تطوير جودة التكوين الجامعي والبيداغوجي وتشغيلية الخريجين

- 8 المبحث 1 : تحسين إعداد طلبة المستقبل للدراسات الجامعية
- 10 المبحث 2 : ملاءمة التكوين مع حاجيات المجتمع
- 11 المبحث 3 : تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين
- 12 المبحث 4 : ترشيد نظام تكوين الطلبة وتقييمهم
- 15 المبحث 5 : دفع إصلاح التعليم العالي الخاص في اتجاه المزيد من الجودة
- 16 المبحث 6 : تعزيز مسار التكوين : نظام لإدارة الجودة
- 17 المبحث 7 : دعم التكوين في ثقافة المبادرة
- 19 المبحث 8 : تحسين البعد الممهن في التكوين الجامعي
- 22 المبحث 9 : تطوير التكوين عبر البحث
- 23 المبحث 10 : تعميم التكوين المستمر التأهيلي والإشهادي
- 24 المبحث 11 : تحسين الإدماج المهني للخريجين
- 25 المبحث 12 : مأسسة التكوين البيداغوجي والتعلمي
- 25 المبحث 13 : تشجيع التجديد البيداغوجي

26 الباب الثاني : النهوض بالبحث والتجديد

- 27 المبحث 1 : تركيز نظام وطني للحوكمة في مجال البحث والتجديد
- 27 المبحث 2 : هيكلية البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية
- 28 المبحث 3 : معاضدة التمويل ودعم البنية التحتية للبحث والتجديد
- 28 المبحث 4 : تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية للبحث والتجديد
- 29 المبحث 5 : وضع نظام تصرف في جودة البحث والتجديد
- 29 المبحث 6 : النهوض بمنظومة تامين نتائج البحث

الباب الثالث : تركيز الحوكمة الرشيدة ومراجعة الخارطة الجامعية من أجل توطين

30 الجامعات في محيطها الجهوي وتحقيق التوازن بين الجهات

الفصل 1 : الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات والتصرف الأمثل في الموارد30

المبحث 1 : تركيز الحوكمة الرشيدة في كلّ المستويات30

المبحث 2 : إرساء استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي31

المبحث 3 : اعتماد نظام تصرف أمثل في الموارد32

الفصل 2 : مراجعة الخارطة الجامعية من أجل توطين الجامعات في محيطها الجهوي وتحقيق التوازن بين الجهات32

المبحث 1 : إرساء سياسة جديدة لإعادة توزيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي33

المبحث 2 : تطوير استراتيجيات تفاضلية لفائدة الجامعات الداخلية33

المبحث 3 : تثبيت الجامعة ضمن مجهود التنمية الجهوية33

المبحث 4 : تهيئة ترابية تعزز من إشعاع الجامعة على محيطها34

المبحث 5 : تطوير الحياة الجامعية34

35 الخاتمة

المقدمة

يمثل إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي مدخلا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تقتضيها الإستراتيجية التنموية الوطنية المستقبلية في إطار الجمهورية الثانية. وإذ تحوصل هذه الوثيقة التوجهات الإستراتيجية الكبرى لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي خلال العشرية 2015-2025، فمن المنتظر أن يتم تأكيد محاورها وإثراء مضامينها خلال مرحلة الحوار المجتمعي التي ستتطلق في شهر ماي 2015.

التمشي التشاوري التشاركي الموسع

انبنى مسار الإصلاح الذي استمر أربع سنوات كاملة على مسار تشاوريّ موسع شاركت فيه مكونات الأسرة الجامعية على أساس الاتفاقية الممضاة بين الوزارة والجامعة العامة للتعليم العالي في 5 أكتوبر 2011. واتخذ هذا المسار منحى تصاعديا منذ مارس 2014 وذلك بالانطلاق من لجان الإصلاح على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث نحو الجامعات ووصولاً إلى اللجنة الوطنية للإصلاح الثلاثية التركيبية (وزارة ، نقابة، جامعات)، ورجوعاً إلى هذه القاعدة الموسعة في تفاعل مستمر. كما اعتمد هذا التمشي الإصلاحي على عمل متأن صلب اللجان المحورية بالاستعانة بأهل الاختصاص وعلى ندوات إقليمية ووطنية موسعة تم فيها تشريك ممثلين عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي.

توج هذا الحراك الإصلاحي - الذي اعتمد منهجية عمل انطلقت من تشخيص واقع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي لتواصل بضبط خطة الإصلاح الاستراتيجية قبل الشروع في مرحلة التنفيذ والتحسين المستمر- بنحت رؤية جديدة للمنظومة وضبط لمهامها وتحديد لقيمتها بالنسبة إلى العشرية 2015-2025. كما تم رسم مخطط استراتيجي لتحقيق تلك الرؤية وتأمين تلك الرسالة بناء على أهداف عامة وأخرى خصوصية وما تتطلبه من أنشطة وآليات وأجال ومؤشرات.

تشخيص الواقع

انطلقت إستراتيجية إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من تشخيص واقع المنظومة في جميع مستوياتها وبالنظر إلى سائر المتدخلين فيها. فتمّ رصد معضلاتها المتمثلة خاصة في:

- تدني مستوى مدخلات الجامعة،
- عدم التناسب بين عدد الطلبة والموارد المتاحة،
- تدني ظروف الدراسة والحياة الجامعية،

- غياب مقاييس الجودة في التكوين والتأطير،
- استفحال البطالة في صفوف الخريجين،
- غياب الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات ومرونة التسيير،
- غياب توطين الجامعات في محيطها الجهوي واختلال التوازن بين الجهات وتشنت خارطة الجامعية،
- ضعف مردودية منظومة البحث العلمي خاصة في مجال التجديد والتثمين وخلق المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية.

مهام منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

- يهدف التعليم العالي والبحث العلمي إلى تأمين التكوين الجامعي، وتنمية شخصية الطالب المواطن وتطوير كفاءاته، والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة، وإثراء المعارف، وتطوير التكنولوجيا، خدمة للمجموعة الوطنية. وتتمحور المهمة الأساسية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي حول:
- نشر المعارف وإثرائها، والاستثمار في الذكاء، وتطوير العلوم والعلوم التطبيقية والعلوم السلوكية، بهدف بناء مجتمع يتعلم ويبادر، واقتصاد يقوم على المعرفة، وتعزيز تشغيلية الخريجين في إطار الشراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
 - السهر على تنمية روح النقد والإبداع والمبادرة في أبعادها الإنسانية.
 - تعزيز استعمال اللغة العربية، ودعم التحكم في اللغات الأجنبية، وتنمية التبادلات الفكرية بهدف التفاعل مع التقدم العالمي.
 - إثراء الثقافة العربية الإسلامية، وتعزيز الرابطة الوطني، وتأمين التفتح على الثقافات الإقليمية والعالمية في تاريخيتها، في إطار من التعددية والتنوع الثقافي.
 - تأمين التكوين الحضورى، والتكوين عن بعد، والتكوين المستمر، والتكوين بالتداول، والتكوين حسب الطلب، وفتح فرص التعلم مدى الحياة وتثمين مكتسبات الخبرة.
 - العمل على جعل عروض التكوين تستجيب وتستبق حاجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتتلاءم معها باستمرار.
 - تنمية البحث العلمي وهيكلته واستغلاله الاستغلال الأمثل وتحسين جودته، ودفع التجديد التكنولوجي، وتعزيز تثمين نتائج البحث، خدمة للتنمية الجهوية والوطنية.
 - امتلاك التكنولوجيات، وخاصة منها التكنولوجيات الرقمية، بهدف تنمية المعارف والمهارات والإسهام في تقدم الفكر الانساني.

رؤية لمنظومة التعليم العالي والبحث العلمي في أفق سنة 2025

يندرج اضطلاع منظومة التعليم العالي والبحث العلمي بهذه المهام ضمن رؤية تستشرف ملامحها وترسم تطورها المنشود خلال العشرية 2015-2025 ، لتكون وفقا لذلك:

- منظومة تنتج المعارف والعلوم وتنشرها، وتطور الكفاءات التطبيقية والمهارات السلوكية وترسخ ثقافة المبادرة، وتسهم في نحت المواطن والإنسان.
- منظومة يكون الطالب محورها في كنف أسرة جامعية متكاملة متضامنة وفقا للمعايير الدولية على صعيد التكوين والحياة الجامعية.
- منظومة تدعم تشغيلية طلبتها، وتيسر الإدماج المهني لخريجها، وتطور البحث والتجديد وتثمن نتائجه، وتسدي الخدمات وفقا لحاجيات المجتمع، بفضل شراكة مؤسساتية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية وبين القطاعين العام والخاص في تفاعل موصول مع متطلبات المحيط وترابط ناجع بين مختلف مستويات التكوين والتدريب.
- منظومة تتوفر فيها الموارد لتطوير مستويات المردودية والنجاعة باستمرار في إطار جامعات ذات استقلالية متوطنة في محيطها الجهوي والوطني، مشعة إقليميا ودوليا، بفضل تنظيم يقوم على الحوكمة الرشيدة، ومقاربة استشرافية، وتمش يضمن الجودة، وسياسة اتصالية ناجعة، وارتقاء مطرد بالموارد البشرية، وتوظيف أفضل لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- لتكون بذلك منظومة تستهدف الامتياز وتحفز على الابتكار وتشكل رافعة للنهوض بالمنظومة الوطنية لتطوير الموارد البشرية، وتحقيق نقلة نوعية تضع تونس على رأس الوجيهات الجامعية إقليميا وتعزز إشعاعها دوليا.

قيم منظومة التعليم العالي والبحث العلمي

تنطلق منظومة التعليم العالي والبحث الوطنية من عراقة جامعتها وتجذرها في تاريخ بلادنا وحضارتها وتفتحها على الفكر الإنساني، وتعمل على تحقيق رؤيتها وإنجاز مهامها، تحكمها في ذلك وتوجه تطورها جملة القيم والمبادئ التالية :

- تكريس القيم الدستورية الوطنية والقيم الكونية الإنسانية الواردة في المواثيق والمعاهدات الدولية.
- احترام الحريات الفردية والجماعية وخاصة منها الحريات الأكاديمية.
- تجسيد قيم العدالة وتكافؤ الفرص والتنوع والحس المدني والأخلاقيات وتعزيز مكانة المرأة.
- نشر قيم المواطنة والديمقراطية والحرية والحدثة والتسامح وتجذيرها.
- تثمين قيمة العمل والجهد.
- تنمية الفكر النقدي وروح الإبداع والمبادرة في أبعادها الإنسانية.

- المساهمة في تنمية المعارف والعلوم على الصعيد الكوني.
- تأمين فرص التعلم مدى الحياة.
- تعزيز التحكم في اللغة العربية وحذق اللغات الأجنبية، وتنمية التبادلات الفكرية.
- تمثين الرابط الوطني، وإثراء الثقافة العربية الإسلامية، مع تأمين التفتح على الثقافات العالمية في تاريخيتها، في إطار التعددية والتنوع الثقافي.

وانطلاقاً مما افضت له عملية التشخيص من رصد للنقائص والعيوب، وبناء على المهام والرؤية والقيم التي تم استخلاصها، وقعت صياغة المخطط الاستراتيجي لإصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي وهيكلته في خمسة أهداف عامة يشمل كل هدف منها جملة من الأهداف الخصوصية:

- الهدف العام 1 : تطوير جودة التكوين الجامعي وتشغيلية الخريجين.
- الهدف العام 2 : النهوض بالبحث والتجديد.
- الهدف العام 3 : تركيز الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات والتصرف الأمثل في الموارد.
- الهدف العام 4 : مراجعة الخارطة الجامعية من أجل توطين الجامعات في محيطها الجهوي وتحقيق التوازن بين الجهات.
- الهدف العام 5 : دعم التكوين البيداغوجي للمدرّسين الجامعيين.

وتعيد هذه الوثيقة المعنونة "مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي" صياغة الأهداف العامة الواردة في "مخطط العمل الاستراتيجي" في أبواب ثلاثة كما يلي:

- الباب الأول : تطوير جودة التكوين الجامعي والبيداغوجي وتشغيلية الخريجين
- الباب الثاني : النهوض بالبحث والتجديد
- الباب الثالث : تركيز الحوكمة الرشيدة ومراجعة الخارطة الجامعية من أجل توطين الجامعات في محيطها الجهوي وتحقيق التوازن بين الجهات

الباب الأول :

تطوير جودة التكوين الجامعي والبيداغوجي وتشغيلية الخريجين

تعد التشغيلية إحدى أكبر التحديات التي تواجهها بلادنا، خاصة مع استفحال بطالة الخريجين كاشفة عن عدم تلاؤم هيكلية بين عروض سوق الشغل ومخرجات الجامعة التونسية وعن ضعف قدرة النسيج الاقتصادي على استيعاب الإطارات. وقد تمظهر ذلك من خلال ارتفاع نسبة بطالة الخريجين إلى حدود 31.4 بالمائة خلال سنة 2014 مع تفاوتات ملحوظة من اختصاص إلى آخر ومن شهادة إلى أخرى، في حين تتخفف هذه النسبة إلى حوالي النصف لدى غير حاملي الشهادات الجامعية.

وانطلاقاً من هذا الترابط العضوي بين جودة التكوين والتشغيل، فإن إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث يجب أن يستهدف على رأس أولوياته النهوض بجودة التكوين الجامعي لتعزيز تشغيلية الطلبة بتمكينهم من المعارف والمهارات والكفاءات التي تتماشى مع حاجيات المجتمع والاقتصاد دعماً لتوجه بلادنا نحو تبني منوال تنموي يقوم على استهداف الأنشطة الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية.

ويقتضي هذا التوجه الإصلاحي مقارنة شاملة تشمل تحسين إعداد التلاميذ للدراسات الجامعية، ومزيد ملائمة التكوين مع حاجيات الاقتصاد المجتمع، وتعزيز الشراكة بين الجامعة ومحيطها، وترشيد نظام تكوين الطلبة وتقييمهم، وإصلاح التعليم العالي الخاص، وتركيز نظام لضمان الجودة في مسار التكوين، ونشر ثقافة المبادرة، وتعزيز المهنة، وتطوير التكوين عبر البحث، وتعميم التكوين المستمر، وتحسين الإدماج المهني للخريجين.

المبحث 1 : تحسين إعداد طلبة المستقبل للدراسات الجامعية

أثبتت تجارب الإصلاحات المتعاقبة أن كل محاولة لمعالجة إشكاليات التكوين الجامعي في معزل عن مختلف مكونات المنظومة الوطنية لتنمية الموارد البشرية تحمل في منهجها بذور قصورها. لأجل ذلك انبنت الرؤية الإصلاحية الجديدة على فهم منظوماتي يرصد حلقات الربط والتكامل بين مختلف مراحل التكوين ما قبل المدرسي والأساسي والإعدادي والثانوي والعالي والمهني ومختلف أشكال التدريب والتعلم مدى الحياة.

ذلك أن تحسين مدخلات الجامعة يرتهن بمستوى مخرجات ما سبقه من مراحل التكوين. كما أن احتياجات المجتمع والاقتصاد لا تقتصر على حاملي الشهادات الجامعية بل إنها تقتضي بالدرجة نفسها تأمين خيارات أخرى أمام حاملي شهادة البكالوريا في منظومة التكوين المهني. ومن هذا المنطلق فإن تحسين

إعداد طلبة المستقبل لولوج الجامعة والنجاح في مسالكها يقتضي مزيد دعم التنسيق بين الوزارات الثلاثة المكلفة بالتعليم العالي والتربية والتكوين المهني، كما يتطلب العمل على تحسين التوجيه المدرسي والجامعي وتشجيع بعث الشعب المهنية في المعاهد الثانوية.

1-1-1- دعم التنسيق مع الوزارات المكلفة بالتربية والتكوين المهني

أصبح دعم التنسيق بين الوزارات المكلفة بالتعليم العالي والتربية والتكوين المهني وغيرها من الوزارات المتدخلة في العملية التكوينية ومأسسته ضرورة تجمع عليها المجموعة الوطنية. ويمر ذلك حتما عبر إحداث هيئة وطنية قارة للتنسيق بين المتدخلين المعنيين وضمان ديمومة التعاون والتكامل بينها. وهو ما يؤسس لبلورة منظومة وطنية ناجعة للنهوض بالموارد البشرية للبلاد عامة.

1-1-2- السعي إلى التوجيه المدرسي والجامعي الأمثل وتشجيع بعث الشعب المهنية في المعاهد الثانوية

يشكل الرفع من مستوى حاملي شهادة البكالوريا شرطا ضروريا لنجاحهم كطلبة ولتحسين أداء التكوين الجامعي وتجويد مخرجاته. ويرتبط تحسين مدخلات التعليم العالي بتوفير آفاق متنوعة لمنتسبي التعليم الثانوي والتكوين المهني، ومراجعة الخيارات التربوية والمجتمعية السائدة التي تدفع بأعداد كبيرة من الشباب نحو الجامعة دون مراعاة لمؤهلاتهم الحقيقية وميولاتهم ودون تلاؤم مع الحاجات الفعلية للاقتصاد والمجتمع

ويتطلب تفعيل هذا التوجه الحرص على إعادة بعث الشعب المهنية في التعليم الثانوي وإعادة الاعتبار للمهن لتمكين شريحة كبيرة من التلاميذ من تكوين مهنيين يمد المحيط الاقتصادي والاجتماعي بكفاءات مهنية في مستوى التنفيذ يتزايد الطلب عليها مع فتح الآفاق أمام المتميزين منهم لتمكينهم من مواصلة دراساتهم في التعليم العالي والتعليم المهني.

وقد أصبح من المتأكد العمل على بناء منظومة وطنية مندمجة للإعلام والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي من خلال إحداث لجنة مشتركة للتفكير في تطوير المنظومات القائمة نحو مزيد من النجاعة وفي اتجاه التكامل المنشود بينها بما يضمن ترشيد اختيار المتعلم طبقا لمؤهلاته ومشروعه الشخصي والمهني وما يوفر للاقتصاد والمجتمع ما يحتاجه من كفاءات متنوعة.

وعلى صعيد آخر فإن مقتضيات الإصلاح في المرحلة المقبلة تقتضي تمكين حاملي البكالوريا من معلومات أكثر حول المسالك وآفاقها عبر محامل اتصال متنوعة (إثراء موقع الواب الخاص بالتوجيه الجامعي ، إعداد دليل لمساعدة المترشح على اتخاذ القرار...) وتحسين التنظيم والإعلام في صالونات التوجيه، لتجسيد مفهوم الطالب كمحور لعملية التكوين الجامعي من خلال الاقتراب أكثر من اختياراته وترشيدها، ومن خلال مراعاة التطورات المنتظرة على مستوى استقلالية الجامعات ومراجعة الخارطة الجامعية والمتطلبات التنموية الوطنية خلال العشرية القادمة.

المبحث 2 : ملاءمة التكوين مع حاجيات المجتمع

تهدف المنظومة الجامعية إلى أن تكون رائدة لعملية التنمية ومحركا للنهوض بالجهات. ولا يمكن أن يتحقق هذا الهدف الا من خلال العمل على ملاءمة عروض التكوين ومنهجه وطرقه البيداغوجية مع الحاجيات الفعلية والحقيقية للمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولا تعني الملاءمة الاستجابة الميكانيكية للمهن القائمة بل تقتضي عملا استشرافيا استباقيا وتفاعلا مع المحيط الوطني والدولي وتجذرا على المستوى الجهوي.

1-2-1- الاستشراف والتكوين في المهن ذات القيمة المضافة العالية وذات القدرات

التشغيلية الوافرة

لئن كان الغالب على المهن التي يوفرها الاقتصاد الوطني حاليا هو عدم اشتراطها لكفاءات عليا، فإن الانخراط الفعلي في اقتصاد المعرفة يقتضي معرفة مهنة والكفاءات التي تتطلبها وبرامج التكوين الملاءمة لها. ويمر ذلك حتما عبر إنجاز منظومة إعلامية حول المهن (منصات قارة، تبادل بين الفاعلين المعنيين) تحدد المهن ذات القيمة المضافة العالية. كما يتطلب إنجازا لاجتياز المؤسسات الاقتصادية من المهارات وحاجيات التكوين (مراسد القطاعات)، وحث الهياكل البيداغوجية واللجان الوطنية القطاعية المكلفة بالتأهيل وتجديد التأهيل على الأخذ بعين الاعتبار درجة التلائم بين عروض التكوين مع المتغيرات الوطنية والدولية.

1-2-2- ملاءمة مناهج التكوين وبرامجه في مختلف المسالك مع المتغيرات الوطنية

والدولية.

ويتطلب تحقيق هذه الغاية إحداث لجان بيداغوجية صلب الجامعات لتأمين اليقظة ومتابعة التحولات الوطنية والدولية واقتراح التعديلات على برامج التكوين. كما يقتضي وضع آليات تعاون دولي تخدم الاشهاد المزدوج والمشارك وتيسر الاندماج في شبكات تعاون متعددة الأطراف.

1-2-3- دعم البعد الجهوي في التكوين

لئن كانت الجامعة مدعوة للانصهار في واقعها الجهوي والمساهمة الفعلية في المسارات التنموية المحلية والجهوية فإن ذلك يقتضي ملاءمة التكوين مع خصوصيات الجهة واحتياجاتها مع المحافظة على مفهوم الشهادات الوطنية. وللغرض يتجه الرأي إلى الترفيع في عدد الأرصدة المسندة للوحدات التعليمية الاختيارية من 25 % إلى 35 % للاستجابة للاحتياجات والخصوصيات الجهوية، والعمل على تطوير شهادات ماجستير مهني تستجيب لحاجيات الجهة، وتوجيه تقارير التبرصات ومذكرات الماجستير والأطروحات نحو اشكاليات جهوية، مع تيسير استفادة المدرسين من أشكال التكوين التكميلي للتلائم مع الحاجيات الجهوية.

المبحث 3 : تعزيز الشراكة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مراحل التكوين

يستوجب الجهد الرامي إلى ملاءمة التكوين مع الاحتياجات الفعلية للمجتمع والاقتصاد تفعيل آليات الشراكة المؤسساتية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي ومختلف القوى الفاعلة في المحيط الاقتصادي والاجتماعي وخاصة منها منظمات الأعراف والجامعات المهنية والغرف التجارية والمؤسسات الاقتصادية والجمعيات والوزارات الشريكة في العملية التكوينية. ولتحقيق هذا الهدف وجب تعزيز هياكل الدعم والمساندة، ومراجعة آليات الاشراف المزدوج، والربط بين واضعي البرامج والجامعات المهنية، وتحفيز المتدخلين المهنيين في التكوين والتأطير.

1-3-1- تعزيز دور هياكل الدعم والمساندة في مختلف مراحل التكوين

راكمت الجامعة التونسية جملة من التجارب في تركيز هياكل للربط والتواصل والشراكة مع محيطها. وقد يجدر الانطلاق بعمل تقييمي يتم بمقتضاه تحيين خارطة الهياكل الموجودة وتوصيفها لتحديد الإجراءات الداعمة لهذه الهياكل على مختلف المستويات القانونية، والمالية والاتصالية...

كما يقتضي الجهد الاصلاحى دعما إضافيا لتعزيز دور الهياكل التي أثبتت جدواها من خلال:

- تحقيق التناسق في الإشراف على شبكة المحاضن ومراكز التفرخ،
- تحسين التفاعل بين مكونات الأقطاب التكنولوجية،
- دعم التعاون بين الجامعات والأقطاب التكنولوجية،
- دعم المرصد ومراكز المهن وإشهاد الكفاءات بتمكينهم من الموارد البشرية ووسائل العمل الضرورية
- إحداث هياكل لنقل التكنولوجيا ومنصات تكنولوجية لدعم التعاون بين الأوساط المهنية والمؤسسات الاقتصادية في مجال البحث والتطوير.

1-3-2- مراجعة الإشراف المزدوج

تشمل منظومة التعليم العالي والبحث العلمي عددا هاما من المؤسسات التي تخضع لإشراف مزدوج تؤمنه وزارة التعليم العالي والوزارات الشريكة (الصحة، الفلاحة، الرياضة، الشؤون الاجتماعية، السياحة...). غير أن آليات ممارسة هذا الإشراف المزدوج تتباين من مؤسسة إلى آخر حسب تنوع الشركاء. وتقتضي المرحلة المقبلة العمل على مزيد التنسيق والاستفادة من التجارب الناجحة لتأكيد مزايا الإشراف المزدوج خاصة من حيث مهنة التكوين والتمويل والتشغيل وذلك من خلال:

- إحداث هياكل ثنائية قارة للتنسيق ومتابعة التكوين الخاضع للإشراف المزدوج.
- إنشاء منظومة وطنية للإعلام حول عروض التكوين في مختلف المستويات.

1-3-3- دعم العلاقات بين اللجان الوطنية القطاعية والجامعات المهنية

أحدثت اللجان الوطنية القطاعية التي تضم مدرسي التعليم العالي المصعدين من الهياكل البيداغوجية المنتخبة حسب مختلف الاختصاصات منذ اعتماد نظام أمد سنة 2006. ولعبت دورا مركزيا في تقييم عروض التكوين بهدف تأهيلها أو تجديد تأهيلها. كما اضطلعت بدور هام في ضبط البرامج وتجسيد مفهوم الشهادات الوطنية. وهي مدعوة في إطار مشروع الاصلاح إلى تطوير هيكلتها وآليات عملها من خلال إدماج ممثلين عن المحيط المهني في عضويتها، واستغلال الأدلة المرجعية للمهن المنجزة من الجامعات المهنية لتطوير عروض التكوين، وربط علاقات مباشرة مع الجامعات المهنية كل في مجال اختصاصها.

وينبغي العمل من جهة أخرى على إحداث منصات قارة للتفاعل بين مختلف المتدخلين المعنيين. وإنجاز قاعدة معطيات وطنية لعروض التكوين لتعزيز مقروئيتها من خلال تثمين بوابة التوجيه والتكوين.

1-3-4- اعتماد إجراءات تحفيزية لتشريك المهنيين في التكوين والتأطير

يقتضي الجهد الرامي إلى مزيد ملاءمة التكوين مع حاجيات الاقتصاد والمجتمع وتأكيد البعد الممهني لمسالك التكوين العمل على اعتماد إجراءات تحفيزية لتشريك المهنيين في التكوين والتأطير وذلك عبر إنجاز شبكة لتأجير المهنيين تقوم على الكفاءات، وإعداد عقد نموذجي لانتداب وتأجير الكفاءات المهنية العليا المتدخلة في التكوين والتأطير، وإيجاد الآليات الكفيلة بتطوير التكوين بالتداول، وإحداث كرسي للمؤسسات الاقتصادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث المعنية.

المبحث 4 : ترشيد نظام تكوين الطلبة وتقييمهم

يهدف مشروع الاصلاح إلى تجاوز الاخلالات الاستراتيجية والتشريعية والتنظيمية والبيداغوجية التي أثرت على مستوى التكوين الجامعي والتي رصدتها عملية التشاور والتقييم، عبر محورة المنظومة حول الطالب تكوينا وتقييما.

1-4-1- دعم التدريب الذاتي

تقوم المناهج الحديثة على تطوير مقدرات الطالب على التعلم والتدريب الذاتي لذلك فإنه يتوجب أخذ العمل الشخصي للطلاب بعين الاعتبار في التكوين والتقييم. كما ينبغي العمل على إعداد دليل مرجعي للنماذج البيداغوجية لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتربية وتوظيفها حسب المسالك الجامعية بما ينمي التدريب الذاتي للطلاب.

وعملا على تطوير كفاءات إطار التدريس يجدر العمل على تطوير التكوين (الأساسي والمستمر) في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتربية، والتقييم الذاتي، لفائدة المدرسين، وإعداد دليل مرجعي

لمهام المرافق البيداغوجي، ووضع منصة تسهل الولوج للتكوين عن بعد على ذمة الجامعات، وإحداث مسالك تكوين متخصصة في برامج مهيكلة تفضي إلى الإشهاد.

1-4-2- وضع آليات لتلافي النقائص التي يشكو منها الطلبة من حيث المكتسبات الأولية لمتابعة التكوين

انطلاقاً من أن تحسين جودة مدخلات التعليم العالي تقتضي زمناً معيناً لتحقيقها، فإن الجامعة مدعوة إلى خلق آليات لتلافي النقائص التي يشكو منها الطلبة من حيث المكتسبات الأولية لمتابعة التكوين ويمكن أن يتم ذلك عبر تمكين الطلبة من "برنامج جسر" لمعالجة نقائصهم من حيث المكتسبات الأولية، وتطوير المرافقة البيداغوجية وتحسين التوجيه المدرسي والجامعي.

1-4-3- تطوير المعابر وتحويل المكتسبات

انبنت منظومة أمد على مبادئ عامة تستجيب للمعايير الدولية وتؤكد على مرونة التكوين وحركية الطلبة من خلال تامين مكتسباتهم وخلق المعابر بين الاختصاصات. وعملاً على تحقيق هذا الهدف يجدر العمل على دعم وتفعيل الإجراءات القائمة والمتعلقة بالحركية بين التكوين التطبيقي والأساسي والتكوين الهندسي وبين المؤسسات، وتعديل النصوص المتعلقة بالمعادلات للاعتراف بالاكتساب النهائي للأرصدة، وتصوير إجراءات تيسر الحركية بين التكوين المهني (مؤهل تقني سامي) والتكوين الجامعي (الإجازة التطبيقية).

1-4-4- مراجعة مناهج التكوين باعتماد المعايير الدولية

عملاً على إكساب الشهادات الوطنية بعداً دولياً وتيسير الاعتراف بالكفاءات الوطنية عالمياً يجدر العمل على اعتماد المعايير المتداولة في الدول المتقدمة عند إنجاز الإصلاحات المتعلقة بأنماط التكوين خارج منظومة أمد.

وقد تكون اللجان الوطنية القطاعية الهياكل الأجدر بتنفيذ الإصلاحات المندرجة في أنماط التكوين خارج منظومة أمد بناءً على إلمامها المزدوج بخصوصيات مجالات التكوين وما يحكمها من معايير دولية وذلك خاصة في التكوين الهندسي، والتكوين الطبي والصيدلي، والهندسة المعمارية.

1-4-5- تحسين نظام أمد بالتشاور مع مختلف المتدخلين

أكدت التقييمات الأولية لطريقة اعتماد منظومة أمد على صيغتها المتسارعة وغياب الإعداد العلمي والمأنى لإصلاح هيكلية من هذا الحجم وذلك سواء من حيث توفير الإمكانيات المادية من معدات تعليمية وتجهيزات إدارية، أو من حيث تأهيل الموارد البشرية البيداغوجية والإدارية لمصاحبة المنظومة المستحدثة. غير أنه يمكن الجزم بأن السلبات التي شابته اعتماد منظومة أمد لم تكن ناتجة عن عيب

هيكلي داخلها بل عن سوء تطبيقها. لذلك فإن عملية الإصلاح تقتضي معالجة الإخلالات الاستراتيجية والتشريعية والتنظيمية والبيداغوجية التي تمت رصدها من خلال :

- إجراء فحص لكافة التعديلات التشريعية والترتيبية الضرورية لإصلاح النصوص الخاصة بنظام أمد.
- إحداث خلية يقظة ترتيبية لمراجعة النصوص المعمول بها وإتمامها واستباق الحاجيات المستقبلية.
- تعزيز تكوين الخبراء المرجعيين المؤسساتيين في نظام أمد على مستوى كل قسم.
- الدعم المتواصل للجمهور المكون (مدرسون، إداريون، طلبة،...) مع رصد الميزانيات الضرورية لذلك.

1-4-6- تحسين إجراءات تكوين اللجان الوطنية القطاعية وأساليب عملها

تتمينا للدور الذي تضطلع به اللجان الوطنية القطاعية في نظام أمد اتجهت الارادة إلى أن يتم تعهد هذه الهياكل بالإصلاح من خلال الاجراءات التالية :

- إصدار الأمر المتعلق بتنظيم اللجان الوطنية القطاعية وتأجير أعضائها.
- اختيار أعضاء اللجان الوطنية القطاعية من طرف الجامعات بناء على شبكة تقييم شفافة وبعد طلب للترشحات مع الاقتصار على مدتين نيابيتين متتاليتين فحسب، قدر الامكان.
- رصد ميزانية لعمل اللجان الوطنية القطاعية.
- التوسيع في صلاحيات اللجان الوطنية القطاعية لتمثيل القطاع في علاقته بالجامعات المهنية.
- إنجاز قاعدة معطيات وطنية لعروض التكوين لتعزيز مقروئيتها من خلال تثمين بوابة التوجيه والتكوين.

1-4-7- مراجعة أنظمة تقييم الطلبة وتأمين تناسقها

سعيًا إلى تجاوز مختلف الصعوبات التي عبرت عنها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث والمدرسون الجامعيون والطلبة على صعيد تطبيق أنظمة التقييم والامتحانات الواردة في النصوص الحالية لنظام أمد، اتجه برنامج الإصلاح إلى إحداث لجنة وطنية متعددة الاختصاصات تتكون من ممثل عن كل لجنة وطنية قطاعية لحوصلة أعمال كل منها مع احترام المبادئ المتعلقة بالمحافظة على مفهوم الشهادة الوطنية، والتخفيف من نظام التقييم، والتنسيق داخل مجالات التكوين الكبرى، وتطوير الطرق المجددة للتقييم التكويني، واحترام المبادئ العامة للتقييم، مع الحرص على تكوين المدرسين في التقييم وعلموه.

1-4-8- تمكين بعض الاختصاصات من العدد الكافي من المدرسين الأكفاء بناء على احتياجات سوق الشغل

انطلاقا مما تمت معاينته من ضعف فادح في نسب التأطير في جملة من الاختصاصات كاللغات الأجنبية، والفنون والحرف والتصميم، والسمعي البصري اتجه الرأي إلى تطوير التعاون الدولي كحل انتقالي لصعوبات هذه الاختصاصات، واعتماد سياسة خصوصية لتكوين المكونين بهدف تحسين جودتها والترفيح من تشغيلية خريجها.

1-4-9- تشجيع بروز مسالك تكوين تقوم على الامتياز في مختلف الاختصاصات مع توفير التحفيز المناسبة لفائدة الطلبة

تقوم الرؤية الجديدة للجامعة التونسية على تشجيع مسالك الامتياز في مختلف المجالات وللغرض يجدر العمل على تصميم برامج خاصة بمسالك تكوين تقوم على الامتياز في كل جامعة، وتوفير كافة المتطلبات التي تضمن جودة عالية في التكوين ووضع الآليات المناسبة لاختيار الطلبة وتوفير الإجراءات التحفيزية الضرورية لهم من سكن ومنح وتريصات...

المبحث 5 : دفع إصلاح التعليم العالي الخاص في اتجاه المزيد من الجودة

شهد قطاع التعليم العالي الخاص نموا كبيرا خلال العشرية الأخيرة وأصبح يستقطب ما يناهز 10 بالمائة من مجموع الطلبة وطنيا. وقد تعددت مؤسساته واختصاصاته وشهائده. كما تطور إشعاعه خارجيا ليستقطب طالبا من عدة دول أجنبية. غير أن هذا التطور قد شابه تفاوت ملحوظ في مستويات الجودة من مؤسسة إلى أخرى ومن مجال تكوين إلى آخر. وعملا على تثمين مكتسبات هذا القطاع وجب العمل على إصلاحه وتطويره بدفعه نحو إرساء تمس للجودة طبقا للمعايير الوطنية والدولية وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في علاقة مريحة للطرفين.

1-5-1- إرساء تمس للجودة طبقا للمعايير الوطنية والدولية

لا يمكن إنجاز الإصلاحات المنتظرة لتطوير مؤسسات التعليم العالي الخاص إلا من خلال مراجعة الإطار القانوني لإحداثها وتنظيمها وتعديل كراس الشروط المؤطر لتك الإجراءات من جهة، وتعزيز هياكل المتابعة والمراقبة لاحترام مقتضيات كراس الشروط من جهة ثانية.

كما يجدر النظر في الآليات الكفيلة بتطوير إطار تدريس خاص بمؤسسات التعليم العالي الخاص وإخضاع عمليات انتدابهم وارتقائهم في الخطط الوظيفية للجان الوطنية للانتداب والارتقاء.

1-5-2- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في علاقة مربحة للطرفين

اعتبارا إلى أن منظومة التعليم العالي هي منظومة موحدة يتكامل فيها القطاعان العام والخاص، فإنه يجدر النظر في مراجعة النصوص القانونية لتسهيل عقد الشراكات بين القطاعين، وإبرام اتفاقيات شراكة بين الجامعات والمؤسسات العمومية من جهة ومؤسسات التعليم العالي الخاص من جهة ثانية لضمان مستوى علمي وبيداغوجي أفضل في التعليم العالي الخاص.

المبحث 6 : تعزيز مسار التكوين : نظام لإدارة الجودة

لقد نجحت منظومة التعليم العالي والبحث حتى الآن في رفع تحديات الكم وتوفير مقعد بالجامعة لكل حامل لشهادة البكالوريا رغم تضخم أعداد الطلبة بتحقيق نسبة تدرس (36.9 بالمائة) قريبة من المعايير الدولية في الفئة العمرية 20-24. إلا أن دعم جودة التكوين يقتضي بذل جهود مضاعفة لتعزيز مسارات التكوين المختلفة باعتماد نظام متكامل لإدارة الجودة وتطوير الهندسة البيداغوجية، وإعداد أدلة مرجعية للمهن والكفاءات والتكوين، وتحسين مقروئية الشهادات وتعديل عروض التكوين وتعزيز آليات الإشهاد والاعتماد.

1-6-1- إعداد أدلة مرجعية للمهن والكفاءات والتكوين

تقتضي المقاربات المبنية على الجودة في تدعيم المهنة في مسالك التكوين إرساء تقاليد علمية تنطلق من تحديد المهنة وتوصيفها، وضبط الكفاءات التي تتطلبها، لتتجز برامج التكوين طبقا لتلك المتطلبات. واعتبارا لندرة اعتماد مثل هذا التمشي في الأوساط الجامعية فإنه يجدر العمل أولا على إعداد دليل منهجي لكيفية إنجاز الأدلة المرجعية للمهن والكفاءات والتكوين، على أن يتم، إثر ذلك، إنجاز أدلة مرجعية (للمهن والكفاءات والتكوين) بالنسبة إلى مهن محددة بالشراكة مع المهنيين والجامعات المهنية. وعند توفر الموارد البشرية المكونة تكوينا جيدا والشراكات الضرورية والتجارب الناجحة يتم العمل على تعميم الإجراء تدريجيا ليشمل كافة الإجازات التطبيقية وشهادات الماجستير المهني.

1-6-2- تحسين مقروئية المسالك وتوضيح صورتها

يظل تحسين مقروئية الشهادات وتيسير التعرف عليها والاعتراف بها وطنيا ودوليا، من أهم المبادئ المؤسسة لنظام أمد والتي لم توفق منظومتنا الجامعية في تحقيقها بالقدر الكافي. لذلك يجدر العمل على مراجعة قائمة مجالات التكوين والمواد والمسالك بناء على تهمين المكتسبات المنجزة وبعتماد المعايير الدولية المتداولة. كما يجدر العمل على تقديم عروض التكوين بمقروئية أفضل لمختلف شركاء التعليم العالي مشتملة على الأهداف، ومخرجات التعلم، ومخططات المناهج الدراسية.

1-6-3- دعم الآليات التعديلية لعروض التكوين

يرتكز الجهد الرامي إلى تحسين مقروئية عروض التكوين على جملة من الآليات التعديلية التي تشمل خاصة دفع الدور التنسيقي للجنة الوطنية للإشراف على نظام "أمد"، وتطوير الشراكات وتعزيز التعاون بين الاطراف المتدخلة في مختلف مستويات إحداث المسالك وتصور البرامج (الجامعات، المهنيون،...) ودعم دور الفرق البيداغوجية في مختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث مع إشراك لجان الجودة في تقييم مسارات التكوين.

1-6-4- تعزيز الإشهاد في التكوين

تشتمل العملية التكوينية الحديثة علاوة على التعلّات الحضرية هامشا كبيرا من أشكال التكوين غير الحضرية يسمح للطالب باكتساب مهارات اضافية في التواصل والعمل الجماعي وتصميم المشاريع وانجازها وحل المشكلات والانخراط في العمل الجمعياتي وتدعم قدرته على التعلم الذاتي. غير أنه وحتى يتسنى أخذ هذه الأنشطة بعين الاعتبار في ارتقاء الطالب وجب العمل على إرساء نظام لتقييم التعلّات غير الحضرية (ندوات، نوادي، تظاهرات علمية، جمعيات..).

وعلى صعيد آخر وتفاعلا مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي أصبح يشترط علاوة على الشهادات الجامعية إشهادا خاصا في بعض الكفاءات (اللغات الاجنبية وخاصة منها الإنكليزية، والإعلامية وغيرها من تكنولوجيات المعلومات والاتصال...) فإن الجامعة التونسية مدعوة لتطوير شبكة من مراكز إشهاد الكفاءات وتيسير ولوج الطالب إليها لتيسير إدماجه المهني.

واستهدفا لتركيز منظومة وطنية للجودة في التعليم العالي أصبح من المتأكد تفعيل الوظائف التقييمية والاعتمادية للهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد على أساس معايير موضوعية محددة بطريقة تشاركية، مع العمل على إعداد أدلة مرجعية وإجراءات لاعتماد المكونين والمسالك ومؤسسات التعليم العالي والبحث.

المبحث 7 : دعم التكوين في ثقافة المبادرة

شكل ترسيخ ثقافة المبادرة بما تعنيه من معارف وكفاءات سلوكية وقدرة على التجديد والتطوير وتعزيز قدرات خريجي التعليم العالي على التشغيل الذاتي عبر بعث المؤسسات وتجديدها، هاجسا لدى مختلف مكونات المتدخلين العموميين والخواص منذ فترة طويلة. وتعددت المشاريع والمبادرات والتجارب في هذا المجال. غير أن المشهد العام يبرز تشتتا واضحا في الجهود المبذولة في غياب استراتيجية وطنية جامعة ودقيقة وهيكل موحد للإشراف والتنسيق والمتابعة والتطوير. وهو ما يطرح ضرورة تطوير سلسلة القيم الخاصة بالمبادرة في الأعمال لتشمل التكوين النظامي وغير النظامي وتكوين المكونين وتشبيك المتدخلين وتجويد منظومة الحوكمة من أجل جامعة مبادرة.

1-7-1- تطوير مناهج وبرامج وبيداغوجيا ملائمة للتربية على المبادرة

تضطلع المنظومة الجامعية بالدور الأكبر في خلق جيل من الخريجين المؤهلين للمساهمة في إثراء النسيج الاقتصادي الوطني من خلال احداث المشاريع وبعث المؤسسات المجددة. وهي مدعوة، لذلك وفي ترابط مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي وهياكل التكوين الأخرى، إلى رسم وتنفيذ استراتيجية تكوينية وبيداغوجية تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة وذلك خاصة عبر :

- تأهيل مسلك تكويني واحد على الأقل في المبادرة (إجازة أو ماجستير) في كل جامعة.
- وضع برنامج أنموذجي لكل مجال تكويني وكل مستوى تكويني مع اعتماد بيداغوجيا ملائمة.
- تمكين المدرسين من الموارد البيداغوجية (دراسة حالات، شهادات، ألعاب، برمجيات...)
- اعتماد إجراءات لإشهاد الطلبة في المبادرة.

1-7-2- تطوير أنشطة خارج التكوين النظامي (نوادي، مناظرات، ندوات،...) لدعم

التربية على المبادرة

واعتبارا إلى أن اكتساب ثقافة المبادرة أو ما أصبح يعرف بكفاءات القرن الواحد والعشرين لا تقتصر على التكوين النظامي فإنه يجدر العمل على تكثيف الأنشطة غير الرسمية وتنويعها لدعم التربية على المبادرة وذلك خاصة من خلال بعث ناد واحد على الأقل للمبادرة وتفعيله بكل جامعة، وتنظيم مناظرات لأفضل المبادرات (أفكار، مخططات أعمال،...) سنويا على المستويين الجهوي والوطني.

1-7-3- توفير العدد الكافي من المكونين وغيرهم من المتدخلين المتحصلين على

الإشهاد في مجال المبادرة والتمكين من البيداغوجيا الملائمة لها.

عملا على تجاوز النقائص التي شابت الجهود المبذولة لنشر ثقافة المبادرة وذلك خاصة على مستوى تكوين المكونين وإشراك المهنيين في منظومة التكوين على المبادرة وترسيخ تقاليد بيداغوجية جديدة وملائمة، يجدر العمل على:

- تحديد المواصفات النموذجية للمتدخلين بناء على مختلف أنواع التدخلات المنتظرة في مختلف المستويات وأنماط التكوين.
- تكوين خبيرين مرجعيين على الأقل في كل جامعة.
- تكوين مدرسين اثنين على الأقل بكل مؤسسة جامعية.
- تمكين نواة من المدرسين من الحصول على الإشهاد في مجال المبادرة.

1-7-4- احداث شبكة من المتدخلين والفاعلين من المحيط الاقتصادي والاجتماعي ومأسستها لضمان تواصل العلاقات وديمومة المنظومة.

يشمل الجهد الهادف لترسيخ ثقافة المبادرة ونشرها ضرورة دعم البعد المؤسساتي لضمان ديمومة المقاربة وتواصل العلاقات بين مختلف المتدخلين ويمكن تحقيق ذلك من خلال :

- احداث وتنشيط مركز للنهوض بالمبادرة في كل جامعة.
- تكوين شبكة وطنية لمراكز النهوض بالمبادرة تنشط فيه هياكل الدعم والمؤسسات الاقتصادية والكفاءات الجهوية وقدماء الخريجين.
- إنجاز منصة وطنية للنهوض بالمبادرة لفائدة الشبكة.
- تنظيم تظاهرة وطنية سنويا من طرف الشبكة.

1-7-5- تطوير حوكمة قائمة على المعايير الدولية من أجل جامعة مبادرة.

لقد طورت منظومات التعليم العالي المتقدمة مفهوم الجامعة المبادرة كأسلوب حوكمة وآليات ومؤسسات تشترك في إطاره مختلف مكونات الجامعة لتجسيد ثقافة المبادرة والتجديد. ويقتضي اعتماد هذا المفهوم العمل على :

- إعداد الإطار القانوني للجامعة المبادرة.
- تفعيل الهياكل الضرورية لبروز جامعة مبادرة.
- تبني سياسة ناجعة للتعاون وطنيا ودوليا من أجل جامعة مبادرة.
- تطوير نظام اتصال ملائم للجامعة المبادرة.
- تركيز نظام للتحسين المستمر من أجل جامعة مبادرة.

المبحث 8 : تحسين البعد الممهن في التكوين الجامعي

انطلاقا من وعي الجامعة بدورها المركزي في مواجهة معضلة بطالة خريجي التعليم العالي، تمت مراكمة التجارب الهادفة إلى ملاءمة عروض التكوين مع الاحتياجات المجتمعية والاقتصادية وتطوير الآليات الرامية إلى إكساب الطلبة المهارات والكفاءات التي تيسر اندماجهم في سوق الشغل. غير أن الجهود المبذولة ظلت محدودة النجاعة مما يقتضي اعتماد مقاربة شاملة لتحسين البعد الممهن في التكوين من خلال دعم التريصات والتكوين بالتداول، ودعم اكتساب الطلبة والخريجين للكفاءات الأفقية، وتطوير منظومة البناء المشترك، وإصلاح التكوين الهندسي.

1-8-1- دعم التربصات والتكوين بالتداول

يشكل التربص والتكوين بالتداول الآليات الأبرز لتمكين الطالب من خوض تجربته المهنية الأولى وإكسابه كفاءات جديدة تتلاءم مع احتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي. ولئن تم تعميم التربصات على مختلف المسالك المهنية في التعليم العالي، فإن جودة ظروف إنجازها وطرق تنظيمها وتأطيرها وتقييمها ظلت محدودة مما يقتضي العمل على :

- إصدار النصوص المتعلقة بجودة التربصات،
- دعم الهياكل المكلفة بالبحث عن التربصات ومتابعتها،
- تأجير الجامعيين والمهنيين المؤطرين للتربصات،
- سن إجراءات للتصرف في التربصات (مساعدة، تخطيط، متابعة)
- إحداث آلية ترتيبية للتكوين بالتداول والتدريب.

1-8-2- تطوير البعد الميداني في تكوين المهندسين

يعد التكوين الهندسي من أبرز مسالك الامتياز المهنية في التعليم العالي. إلا أن التكوين الهندسي، يقتضي العمل على دعم جودته باحترام المعايير الدولية والاتجاه نحو الاعتماد وطنيا ودوليا. كما يجدر العمل على تعزيز بعده التطبيقي الممهن لتكوين المزيد من المهندسين الميدانيين وفتح المعابر مع المسالك المهنية الأخرى.

1-8-3- مساعدة الطلبة في البحث عن تربصات

يعد التربص مكونا أساسيا في تكوين الطالب ورافدا لتنمية الموارد البشرية للمؤسسات الاقتصادية. غير أن ايجاد موقع لتربص جيد يظل عسيرا وذلك اعتبارا إلى أن النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الوطني تغلب على تركيبته المؤسسات الصغرى والمتوسطة بإمكانيات محدودة في الاستيعاب والتأطير. وعليه يجدر دعم جهد الطالب للحصول على تربص ذي جودة من خلال :

- تعزيز إدارات التربصات بمؤسسات التعليم العالي والبحث بموارد بشرية مؤهلة،
- دعم وتعميم مراكز المهن وإشهاد الكفاءات،
- إنجاز منصة للتربصات وعروض الشغل.

1-8-4- دعم الوحدات الأفقية لتنمية الكفاءات السلوكية

يعد اكتساب الكفاءات السلوكية وخاصة منها كفاءات الريادة والمبادرة والتمكن من تقنيات التواصل وحذق اللغات الأجنبية والتحكم في تكنولوجيات الاتصال والأخلاقيات وروح المواطنة مكونا أساسيا في تكوين

الطالب للتفاعل مع مجتمعه وتيسير اندماجه في سوق الشغل. وتعتبر الوحدات التعليمية الأفقية آلية مركزية لتطوير هذه الكفاءات وعليه يجدر العمل على :

- إحداث مراكز لغات على مستوى الجامعات لتأمين التنسيق بين دروس اللغات وإعداد الطلبة للإشهاد،
- تحفيز مصممي المسالك على تعزيز الوحدات الأفقية للتنمية الشخصية والذاتية للطلاب،
- إعادة الاعتبار لدروس حقوق الإنسان،
- تخصيص بعض الوحدات الاختيارية للإنسانيات والفنون في مختلف المسالك،
- إعداد حقيبة بيداغوجية للمهنة،
- إعداد نظام لتقييم الكفاءات،
- التشجيع على الإشهاد في الوحدات الأفقية.

1-8-5- دعم البناء المشترك لمسالك التكوين

أثبتت تقنية البناء المشترك للمسالك بين الجامعيين والمهنيين جدواها في ملاءمة التكوين للاحتياجات الفعلية للمؤسسات الاقتصادية بناء على تمش علمي ينطلق من تحديد الدليل المرجعي للمهنة المستهدفة والكفاءات التي تقتضيها وبرنامج التكوين المناسب، وتأمين التكوين والتربصات بالشراكة بين أهل المهنة والمدرسين. وقد أثبتت التجربة وجود بعض العقبات التي يجب تذليلها لتطوير منظومة البناء المشترك وذلك خاصة عبر:

- دعم أنشطة التحسيس والمرافقة والتحسين المستمر.
- إحداث منحة لتأجير جهود حاملي مشاريع المسالك المنجزة بالبناء المشترك.
- تثمين أنشطة الإشراف على المسالك المنجزة بالبناء المشترك في تطور المسار المهني للمدرسين حاملي المشاريع.
- اعتماد عقد نموذجي للكفاءات المهنية العليا لتأمين تأجير مجز لفائدة رؤساء المؤسسات الاقتصادية وكوادرها العليا المشاركة في التكوين والتأطير.
- إصدار مشروع النص المتعلق بتأجير تأطير التربصات.
- إحداث خلية للنهوض بالبناء المشترك على مستوى الجامعة.
- إحداث آلية ناجعة تسمح للجامعيين من القيام بتربصات وفترات إقامة بالمؤسسات الاقتصادية.
- تفعيل المراصد الجامعية والمهنية والتنسيق مع المرصد الوطني للتشغيل والمهارات.
- مأسسة الشراكة بين الجامعة والمؤسسة على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

المبحث 9 : تطوير التكوين عبر البحث

وعيا من منظومة التعليم العالي والبحث بدورها الأساسي في بناء مجتمع المعرفة والإسهام في تحسين التأطير في مختلف المؤسسات الاقتصادية وإحداث المؤسسات ذات القيمة المضافة العالية من خلال التجديد وتنمين نتائج البحث وفتح الخيارات والآفاق المهنية أمام خريجي مراحل الماجستير والدكتوراه، فإن الجامعة مدعوة لتطوير ثقافة المبادرة في تكوين طلبة الدكتوراه، وإصلاح حوكمة هذه المرحلة، وتنمين شهادات الماجستير والدكتوراه على مستوى سوق الشغل.

1-9-1- تطوير ثقافة المبادرة في تكوين طلبة الدكتوراه لتحسين تشغيليتهم.

عملا على دعم مساهمة طلبة الدكتوراه والباحثين في إثراء النسيج الاقتصادي وبعث المشاريع وإحداث المؤسسات الجديدة والمجددة وجب العمل على تطوير ثقافة المبادرة في دراسات الدكتوراه وذلك من خلال:

- تشجيع انجاز الأطروحات بالمؤسسات الاقتصادية وتأمين ديمومة البرامج المعدة للغرض.
- تخصيص جزء من الدروس التكميلية لتطوير ثقافة المبادرة.

1-9-2- تنسيق العلاقة بين لجان الدكتوراه ومدارس الدكتوراه.

يرتهن تحسين التكوين بالبحث وعبر البحث بإضفاء المزيد من التناسق في حوكمة دراسات الدكتوراه التي تضطلع بها لجان الدكتوراه ومدارسها لتجاوز تداخل الصلاحيات بينها وتوجيه الجهود نحو تحسين مؤشرات البحث لبلوغ الأهداف العلمية والتنموية المرجوة. ويمر ذلك حتما عبر :

- مراجعة النصوص القانونية المنظمة لمدارس الدكتوراه ولجان الدكتوراه.
- إحداث مجمع لمدارس الدكتوراه بكل جامعة للاستغلال المشترك للموارد.

1-9-3- تنمين شهادات الماجستير والدكتوراه على مستوى سوق الشغل

ظلت الآفاق المهنية لحملة شهادات الماجستير والدكتوراه منحصرة في أغلبها في مهن التدريس والبحث، رغم حاجة النسيج المؤسساتي الوطني الملحة لتحسين نسب التأطير والإشراف فيه، وتنمية وظائف التصور والتخطيط وضمان الجودة داخله. ولتجاوز هذه المفارقات وجب العمل من جهة أولى على تطوير منظومة التكوين عبر البحث من خلال إحداث الدكتوراه المهنية، وإنجاز قاعدة بيانات لمواضيع الأطروحات وشهادات الماجستير المستجيبة لاحتياجات المحيط الاقتصادي والاجتماعي، والحرص، من جهة ثانية، على مراجعة القوانين الأساسية للوظيفة العمومية والاتفاقيات الإطارية في القطاع الخاص لاستيعاب حاملي شهادات الماجستير والدكتوراه.

المبحث 10 : تعميم التكوين المستمر التأهيلي والإشهادي

رغم أهمية التكوين المستمر في صيغتيه التأهيلية والإشهادية ودوره في توفير فرص التطوير المستمر للكفاءات وتحسين الارتقاء المهني للشغالين وتلبية حاجيات المؤسسات الاقتصادية ودعم قدرة المؤسسات الجامعية على التفاعل مع محيطها ودعم مواردها الذاتية ، فإن هذا القطاع ظل محدود الإشعاع وغير مهيكّل. وتكريسا لمفهوم التعلم مدى الحياة وعملا على تطوير دور الجامعة في توفير آلياته وفرصه، يجدر العمل على إعداد الإطار التنظيمي والتشريعي والمالي الخاص بالتكوين المستمر، وتنويع عروض التكوين مع احترام خصوصياته.

1-10-1- إعداد الإطار التنظيمي والتشريعي والمالي الخاص بالتكوين المستمر

ظل قطاع التكوين المستمر في المؤسسات الجامعية ولفترة طويلة دون إطار ترتيبي يثمن مكتسابته وينظم آلياته ويحفز على تحسين جودة خريجيه. وعليه فإنه يجدر العمل على :

- إصدار ناص خاص يقر بحق الفرد في التعلم مدى الحياة (يأخذ بعين الاعتبار أشكال التكوين الحضوري والمختلط وعن بعد).
- إصدار نص يتعلق بتأجير المكونين والمرافقين البيداغوجيين (عن بعد) في إطار التكوين المستمر.

1-10-2- تنويع عروض التكوين المستمر

ظلت عروض التكوين منحصرة في بعض المؤسسات والاختصاصات والشهادات مما يحد من مقدرات الجامعة على الاستجابة للطلبات المتزايدة على مثل هذا التكوين والصادرة سواء من المتعلمين أو من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية. وعملا على النهوض بالتكوين المستمر وتطويره وجب العمل على:

- تنويع عروض التكوين المستمر التأهيلي والإشهادي.
- إحداث إطار ترتيبي للتكوين حسب الطلب.
- مراجعة النص المتعلق باستعمال عائدات أنشطة تفتح الجامعة على المحيط للاستجابة للطلبات الخصوصية للتكوين.
- تعزيز التكوين المستمر باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتربية.

1-10-3- احترام خصوصيات التكوين المستمر مقارنة بالتكوين الأساسي

يقضي تطوير منظومة التكوين المستمر العمل على الاعتراف بخصوصياته أهدافا وتكوينيا وتنظيما وتمويلا وذلك من خلال:

- رسم برامج دراسات خصوصية للتكوين المستمر مع أخذ التجربة المهنية بعين الاعتبار.
- تطوير المقاربات والمناهج الملائمة للتكوين المستمر وتعليم الكبار (الاندرغوجيا)

- اعتماد نظام لتثمين مكتسبات الخبرة.
- تأهيل مسالك التكوين المستمر من اللجان الوطنية القطاعية مدعمة بخبراء في التكوين المستمر وعن بعد.

المبحث 11 : تحسين الإدماج المهني للخريجين

يعد تحسين الإدماج المهني للخريجين من المهام المركزية للجامعة الحديثة. ولم يعد دورها يقتصر على ضمان جودة التكوين والبحث، بل هي مدعوة لمتابعة خريجها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز جملة من هياكل المتابعة والرصد وتوفير فرص التربصات الاضافية وأشكال التكوين التكميلي وفرص الإسهاد لتحسين الكفاءات وملاءمتها مع متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل. وفي هذا الإطار يجدر العمل دعم شبكة مراكز المهن وإسهاد الكفاءات وتطوير مهام المتابعة عبر دعم مرصد الجامعات وإشراك جمعيات قداماء الطلبة والخريجين، والهيئات المهنية.

1-11-1- دعم مراكز المهن وإسهاد الكفاءات

تهدف مراكز المهن وإسهاد الكفاءات إلى المساهمة في دعم التشغيلية وتنمية الكفاءات وإسهادها وتطوير ثقافة المبادرة لدى الطلبة وخريجي التعليم العالي من خلال أنشطة الإعلام والتوجيه والتكوين التي تؤمنها. وتشكل حلقة وصل بين طالبي الشغل واحتياجات المشغلين للكفاءات. ولئن كانت تجربة تركيز المراكز المذكورة في مراحلها الأولى، فإن العمل على تعميمها وتطويرها يقتضي:

- مأسسة مراكز المهن وإسهاد الكفاءات.
- تعميم مراكز المهن وإسهاد الكفاءات على كافة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث.
- تمكين مراكز المهن وإسهاد الكفاءات من الموارد البشرية والمالية ومن مرونة التصرف الضرورية لتأمين دورها كحلقة وصل بين الجامعة وعالم الشغل.
- تشبيك مراكز المهن وإسهاد الكفاءات على المستوى الوطني والدولي

1-11-2- تأمين متابعة الخريجين

لئن كانت مراكز المهن وإسهاد الكفاءات تشكل حلقة وصل بين طالبي الشغل واحتياجات المشغلين من الكفاءات، فإن مهام مرصد الجامعات تكمل ذلك الدور من خلال جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيه عروضه وتعديلها لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات المهن والجهات وطبقا للموارد المتوفرة. وهو دور وجب دعمه وتعزيزه من خلال تفعيل المرصد القائمة وتنشيطها من حيث توفير الموارد البشرية وتكوينها ودعمها ماليا ، وتيسير سبل الولوج للمعلومة ونسج شبكات تربط المرصد الجامعية بالمرصد المهنية وهياكل وزارة التكوين المهني والتشغيل.

المبحث 12: مأسسة التكوين البيداغوجي والتعلمي

لقد أثبتت تجارب البلدان المتقدمة وتلك التي تصنّف اليوم كبلدان صاعدة، أنّ الموارد البشرية وخصوصا منها المدرّسين الجامعيين تمثّل إحدى الدعائم الرئيسيّة للمؤسّسات الجامعيّة بالنظر إلى دورها في تكوين الكفاءات وإسهامها في صقل العقول وبناء اقتصاد المعرفة الذي أصبح اليوم أكثر من ذي قبل، الدعامّة الرئيسيّة لتقدّم المجتمعات ورفقيها.

من أهم نقاط ضعف منظومة التكوين البيداغوجي الحالية:

- غياب منظومة تكوين موحدة في البيداغوجيا الجامعة،
 - ضعف التّأطير البيداغوجي بالنسبة لإطار التدريس المنتدب،
 - غياب منظومة تقييم بيداغوجي لكامل إطار التدريس (خبراء، مقاييس، تقييم،...).
- ولمّا كانت نجاعة التعليم والتكوين الجامعيين وقابلية مسابرتهم لتطوّر مناهج التدريس، رهينة كفاءة المدرّسين وقدرتهم على مواكبة عمليّة تجدد مناهج التدريس، بات من الضروريّ توفير السبل لدعم تكوينهم وتعهد كفاءاتهم البيداغوجيّة والتعلّميّة بالعمل على عدّة أصعدة.
- تركيز ودعم الهياكل والمؤسّسات الجامعيّة التي تتكفّل بالتكوين في البيداغوجيا الجامعية وتثبيت دورها الوطني في مستوى تكوين المدرّسين الجامعيين وفي تعهد معارفهم ومهاراتهم في فنون التدريس الجامعي (إحداث مركز وطني، مراكز جهويّة بالجامعات و لجان في المؤسّسات الجامعية).
 - إقرار مبدأ التكوين المستمرّ للمدرّسين الجامعيين بهدف تحسين مستوى كفاءاتهم المهنيّة.
 - تركيز و دعم مسالك (ماجستير، دكتورا) ودورات التكوين في البيداغوجيا الجامعية وفي تعليمية المواد والبيداغوجيا الرقمية.
 - اعتماد الحصول على الشهادة في البيداغوجيا الجامعية ضمن معايير الانتداب والترقية في التعليم العالي.

المبحث 13: تشجيع التجديد البيداغوجي

- تشجيع استعمال المناهج النشيطة في التكوين.
- تعزيز البيداغوجيا الرقمية وإعداد الدروس الرقمية التفاعليّة.
- تمكين التنسيق البيداغوجي بين المدرّسين الجامعيين لالترقاء بجودة التكوين وضمان التمكن العلميّ لدى الطلبة.
- تشجيع البحث في البيداغوجيا والتعلّميّة ومناهج التدريس.

الباب الثاني : النهوض بالبحث والتجديد

يعتبر البحث والتجديد رافدا مهما للتنمية اعتمدته الدول المتقدمة والبلدان الصاعدة المنتمية إلى العالم النامي، التي وضعت استراتيجيات تتمثل في اعتماد البحث والتجديد كأولوية قصوى واعتباره أداة رئيسية لبناء اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة والابتكار وقادر على مجاراة النسق المتسارع الذي فرضته سياقات العولمة واستحقاقاتها.

فالبحث والتجديد يمكن الشعوب من معرفة دقيقة لقدراتها ولمحيطها الطبيعي والحضاري وبالتالي معرفة نقاط قوتها والمخاطر التي تهددها، بما يسمح لهم باستغلال إمكانياتها أحسن استغلال، لضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

ورغم كلّ المجهودات المبذولة وخاصة منها :

- إصدار القانون التوجيهي البحث العلمي والتكنولوجيا سنة 1996 الذي أدى الى هيكلة البحث والتجديد (هياكل بحث، هياكل تسيير، هياكل تقييم، ...)
- تحسين وتمتين البنية التحتية (إحداث جامعات، مراكز بحث، اقتناء تجهيزات علمية، ...) التي أدت إلى إنتاج علمي ذي جودة نوعية وكمية معترف بها دوليا (تأطير، قيمة البحوث العلمية، منشورات علمية في مجلات مفرسة، ...) فان المعطيات المتوفرة تثبت أن منظومة البحث والتجديد لم ترتق إلى تحقيق ما يصبو إليه المحيط الاجتماعي والاقتصادي.

ومن أهم نقاط الضعف الحالية :

- عدم وجود رؤيا واضحة مما أدى إلى اعتماد سياسة ارتجالية لا تستجيب إلا لأهداف آنية،
- ضعف التفاعل بين الجامعة ومحيطها الاجتماعي والاقتصادي،
- اعتماد طرق حوكمة غير ناجعة لا تستجيب للمعايير الحالية مما حد بصفة واضحة من فاعلية منظومة البحث والتجديد وحال دون تطورها،
- تعقد إجراءات الصفقات العمومية المعتمدة حاليا،
- تعقد إجراءات صرف الاعتمادات المرصودة رغم محدوديتها،
- عدم ملاءمة النصوص القانونية الحالية لمتطلبات محيط الإنتاج،
- القوانين الأساسية المنظمة للمتدخلين في الميدان غير مواكبة وغير محفزة،

- عدم وجود آليات تحفيز لطلبة الدكتوراه لاستكمال أبحاثهم في أفضل الظروف

ولإطلاق ديناميكية جديدة للبحث والابتكار والتطوير التكنولوجي وجب تطوير هذه المنظومة عبر وضع خطة إستراتيجية تنهض بمرادويتها وتتمحور خاصة حول تركيز نظام وطني للحوكمة في مجال البحث والتجديد، وهيكله البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومعاودة التمويل ودعم البنية التحتية، وتطوير طرق التصرف في الموارد البشرية، ووضع نظام تصرف في الجودة والنهوض بمنظومة تثمين نتائج البحث.

المبحث 1: تركيز نظام وطني للحوكمة في مجال البحث والتجديد

اعتبارا للحاجة الأكيدة لمنظومة البحث والتجديد ومجازاة لما هو معمول به على الصعيد العالمي وجب اعتماد رؤيا واضحة وضبط المهام والتصرف في الموارد المتاحة ويكون ذلك ب :

أ - إحداث هيئة عليا وطنية تشكل دفعا مؤسّساتيًا في مجال البحث والتجديد، يكون من بين أهدافها :

- تحديد الأولويات الوطنية أخذا بعين الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة،
- التنسيق بين الهيئات العلمية البحثية ودعمها لتحقيق أغراضها.

كما يجب التأكيد على الطابع الحيوي للتجديد المتواصل والمراجعة الدورية للأهداف المذكورة أعلاه.

ب - إلحاق هياكل البحث بالجامعات لتوحيد وتسهيل حوكمة المنظومة وحسن تفاعلها مع محيطها.

د - وضع منظومة وطنية للتقييم والاعتماد.

المبحث 2 : هيكله البحث العلمي في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية

نظرا لأهمية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تثرية الثقافة الوطنية وأمام التطور السريع للعلوم والإشكاليات التي تطرحها وجب دعم دور العلوم الإنسانية والاجتماعية في تغذية ثقافة متكاملة تكون حصانة خاصة للشباب ضد التذبذب والتمهيش.

ولتحفيز البحث في هذا المجال وتنمية مردوديته وجب :

- إنشاء أقطاب امتياز في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية تعمل على التنسيق بين هياكل البحث المعنية ودفعها نحو انجاز برامج بحث مشتركة،

- إيجاد مناخ علمي وثقافي يساهم في بناء فكر متوازن يتلاءم مع معطيات العصر،

- تشجيع الباحثين على الانخراط في شبكات بحث متعددة الاختصاصات،

- وضع الاعتمادات الضرورية لتشريك هياكل البحث في انجاز مشاريع بحث متعددة الاختصاصات.

المبحث 3 : معاضدة التمويل ودعم البنية التحتية للبحث والتجديد

تنفق الدول المتقدّمة مبالغ ضخمة في مجال البحث والتجديد حيث استطاعت أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكّنها من توفير الموارد الماليّة اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادر هذا التمويل (عمومية، خاصة، متأتية من التعاون الدولي).

ورغم التمويل العمومي المرصود للبحث والتجديد فإن الاعتمادات المتوفرة تبقى محدودة جدا مقارنة بما يتم تخصيصه في بعض البلدان في طور النمو (كوريا الجنوبية، ماليزيا، إفريقيا الجنوبية، ...).

ويرجع ذلك أساسا لضعف انخراط القطاع الخاص في تمويل منظومة البحث والتجديد بسبب عدم وضوح الرؤية وانعدام ثقافة التجديد وعدم الاقتناع بجدوى الانخراط في المنظومة.

كما أن البنية التحتية المتوفرة حاليا رغم أهميتها من حيث الكم فإن استغلالها يبقى هزيبا بالنظر لكلفتها ودرجة استغلال معداتها بسبب غياب استراتيجية وطنية في ميدان البحث والتجديد وكذلك محدودية التفاعل بين التكوين والبحث وقطاع الإنتاج.

ولتفادي هذه النقائص يتعين ما يلي :

- تطوير البنية التحتية وترشيد استغلالها،
- تطوير قدرة الجامعة في تركيب والتصرف في مشاريع البحث،
- تركيز آليات لمشاركة الجهات والهيئات التتموية في تمويل مشاريع وبرامج البحث،
- تشجيع الشراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص.

المبحث 4: تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية للبحث والتجديد

إن الاستثمار في تطوير القدرات البشرية كليا ونوعيا يعد ركيزة أساسية للنهوض بمنظومة البحث والتجديد غير أنه، وبالنظر الى الدراسات والبيانات والتقارير السنوية الصادرة عن كافة مكونات التعليم العالي والبحث العلمي، يثبت بدون ادنى شك وجود قصور كبير في هذا المجال.

ولتفادي ذلك يقترح :

- تدعيم المؤسسات الجامعية وهياكل البحث بموارد بشرية مختصة،
- اصلاح النظم الخاصة بكافة المتدخلين (بالباحثين والمدرسين الباحثين وإطار المساندة)،
- العمل على تطوير مهارات المتدخلين،
- تحفيز المتدخلين للمشاركة في مشاريع وبرامج بحث تعاقدية مع المحيط الوطني والدولي،
- تركيز نظام المعلومات وقواعد بيانات لمزيد التعريف بالباحثين وأنشطتهم.

المبحث 5: وضع نظام تصرف في جودة البحث والتجديد

رغم الإنتاج العلمي المحترم بالرغم من قلة الموارد المادية والبشرية فان مقروئته واستغلاله يبقي دون المأمول.

- ولتحقيق ما نصبو إليه من تقدم في منظومة البحث والتجديد يتعين :
- تدعيم نظام الرصد والليقظة في مجال أنشطة البحث والتجديد،
- تركيز نظام التصرف في الجودة،
- اصلاح منظومة تقييم البحث والتجديد وإنشاء الاعتماد.

المبحث 6: النهوض بمنظومة تثمين نتائج البحث

رغم وفرة المنشورات العلمية في مجلات عالمية ماهرة فان تثمين نتائج البحث واستغلالها في دعم النسيج الاقتصادي والاجتماعي يبقي محدودا لتعدد العراقيل منها خاصة القانونية والمؤسسية ومحدودية ثقافة المبادرة و بعث المؤسسات.

وللنهوض بهذه المنظومة يتوجب :

- تعزيز الشراكة بين هياكل البحث والمؤسسات الاقتصادية،
- تطوير وتثمين الملكية الفكرية،
- إرساء مشاريع تثمين بحث تجمع مكونات الأقطاب التكنولوجية قصد النهوض بإنتاجية المؤسسات الاقتصادية وقدرتها التنافسية،
- إحداث مشاريع تعنى بتثمين بحوث طلبة مدارس الهندسة والمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في مرحلة الماجستير المهني ذات العلاقة بالتجديد،
- بعث وحدات تجديد ونقل التكنولوجيا بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية ومدارس المهندسين،
- تشجيع المدرسين الباحثين والتكنولوجيين على التنقل لمساعدة المؤسسات الاقتصادية على التجديد والتفرغ لإحداث مؤسسات جديدة.

الباب الثالث :

تركيز الحوكمة الرشيدة ومراجعة الخارطة الجامعية من أجل توطين الجامعات في محيطها الجهوي وتحقيق التوازن بين الجهات

إن تطوير قطاع التعليم العالي لا يتحقق إلا بوضع معايير وآليات حوكمة تخضع لها كافة الأطراف المتدخلة صلب المنظومة الجامعية.

كما أن السياسات المتعاقبة التي عملت بمبدأ التركز المفرط للمؤسسات الجامعية بكبريات المدن الساحلية ساهمت في إفراز اختلال حاد في التوازن بين الجهات والأقاليم وبين الفئات الاجتماعية وعجز هيكلية في التنمية المستدامة بالجهات الداخلية.

الفصل 1 : الحوكمة الرشيدة واستقلالية الجامعات والتصرف الأمثل في الموارد

أفضى مسار التشاور الموسع إلى وضع أولويات أساسية على رأسها تركيز نظام للحوكمة الرشيدة في كل مستويات اتخاذ القرار في منظومة التعليم العالي والبحث، والتأسيس لاستقلالية الجامعة، وإرساء نظام أمثل للتصرف في الموارد.

المبحث 1 : تركيز الحوكمة الرشيدة في كل المستويات

تتبنى الحوكمة على ثوابت ومبادئ أساسية لعل من أهمها :

- الشفافية،

- الإفصاح عن المعلومات،

- التقييم والمحاسبة ،

- التمثيلية والتشاركية.

لقد أثبتت مختلف الدراسات والتجارب في العالم أن الحوكمة الرشيدة في مؤسسات التعليم العالي هي رافد ضروري لتطوير تعليم عالي نوعي.

كما تبين أن الجامعات العريقة في العالم تتميز جميعها بسياسات فعالة للحوكمة والتمويل والقيادة، فضلاً عن اعتمادها على آليات مؤسساتية واضحة.

لقد تطور مفهوم الحوكمة في الجامعات لمواجهة تحديات العولمة في التعليم العالي وحدّة المنافسة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وهي تحديات تستدعي وضع سياسات وآليات لضمان جودة التعليم والإدارة في المنظومة الجامعية. وبناء على ذلك، يجدر التأكيد بنا على أن الهدف من سياسات الحوكمة يبقى دوماً التصرف الأمثل في الموارد البشرية والمالية لتحقيق الأهداف العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.

مع مطلع ثورة الحرية والكرامة وما تلاها في البلدان العربية، برز وعي مطّرد بضرورة إرساء أنظمة حوكمة رشيدة تمكن الجامعات من الاضطلاع بدورها كاملاً وتطوير أدائها و مساهمتها في التنمية. إلا أنه ليس هناك نموذج واحد للحوكمة بل نماذج عدّة تختلف باختلاف البلدان، والمؤسسات، والإرث التاريخي والعوامل الثقافية والسياسية وأحياناً الاقتصادية. فمن المؤكد أنه لا يوجد نهج واحد "يناسب الجميع" في هذا الشأن.

وفي هذا الإطار كانت أهم التوصيات الواردة في المخطط الإستراتيجي الهادفة لدعم و تشجيع الحوكمة كالاتي:

- إعادة تنظيم الهياكل التقريرية والاستشارية على كلّ المستويات (الوزارة، الجامعة والمؤسسات) وإعادة تحديد مجالات كفاءتها وصلحياتها
- تعزيز نظام التواصل والمعلومات بين مختلف الهياكل الإدارية والمؤسسات الجامعية عبر استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتنمية الإدارة الإلكترونية
- تركيز آليات تحوّل للجامعة أن تكون فاعلة في التنمية.
- دعم ديمقراطية هيئات الحوكمة صلب الجامعة.
- بعث آليات قيادة وتنظيم ومساءلة على كل المستويات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعات، مؤسسات)
- تركيز مجلس أعلى للتربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي.
- مراجعة آليات تنسيق هياكل الإشراف المزدوج
- دعم هيئات ووسائل الحوكمة والتقييم (نظام يقظة والمراقبة مع معايير المقارنة ...)
- بعث ندوة رؤساء الجامعات

المبحث 2 : إرساء استقلالية الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

تعاني جامعاتنا ومؤسساتنا التعليمية والبحثية من ثقل بيروقراطية مركزية معيقة للتصرف الأمثل في الموارد. وعليه فإن استقلالية الجامعات هي شرط أساسي لتمكينها من مرونة التصرف في الشؤون

الأكاديمية والإدارية والمالية، ومن فاعلية أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا تقرر الانتقال التدريجي إلى طور الاستقلالية الجامعية ولا مركزية القرار.

فقد تبين أن غياب الحريات الأكاديمية والديمقراطية وهشاشة استقلالية الجامعات على الصعيدين الإداري والمالي في ظل تواضع العائدات المالية وتعاضم تدخل الدولة في مفاصل كثيرة للتعليم العالي والبحث العلمي قد جعل من الأكاديميين مجرد موظفين وأعوان تنفيذ. لقد أفضت سياسات التعليم والانتداب المنتهجة إلى تماثل واسع بين الجامعات التونسية مما أفقد نظام التعليم العالي كل تنوع في التخصصات ومسارات التكوين.

إنه في ظل نظام جديد يمنح الجامعات الاستقلالية المنشودة ويكرس المنهج التشاركي سيقع إعادة الاعتبار للأكاديميين والمفكرين المؤهلين الوحيدين لتولي مهام ابتكار الطرق والنظم الجديدة والرفع من الجودة الأكاديمية، شريطة تأسيس نظام يحقق توازن فعلي بين الأطراف المتدخلة في المنظومة الجامعية بحيث لا تهيمن جهة واحدة على القرارات الأكاديمية والإدارية.

وفي هذا الإطار تنتزل التوصيات الواردة في التخطيط الإستراتيجي:

- ضمان الانتقال التدريجي والإرادي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى الاستقلالية على المستوى الأكاديمي والإداري والمالي
- التزام الدولة بدعم تمويلها للتعليم العالي والبحث العلمي

المبحث 3 : اعتماد نظام تصرف أمثل في الموارد

يندرج هذا النظام على مستوى كل من الوزارة والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على حدّ السواء، ويستوجب ذلك:

- بناء قدرات التصرف لدى كل من الإدارة المركزية والجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي،
- تنمية روح القيادة لدى مسيري المؤسسات الجامعية ومراكز البحث العلمي الأكاديميين والإداريين منهم على حدّ السواء.

الفصل 2 : مراجعة الخارطة الجامعية من أجل توطين الجامعات في محيطها

الجهوي وتحقيق التوازن بين الجهات

فمن البديهي أنّ نشر الجامعات والمؤسسات الجامعية والأقطاب التكنولوجية بكافة أقاليم البلاد يعدّ عاملا من عوامل التنمية باعتبار ما لها من دور في إشاعة المعرفة والتحفيز على المبادرة وبعث المشاريع الاقتصادية. كما أنّ إحداث مؤسسات جامعية مثبتة في إطارها الجهوي خصوصا بالمناطق الداخلية التي تفتقر إلى قوة دفع ذاتية من شأنها أن تدعم قدرة هذه الأقاليم على النهوض اقتصاديا والحدّ من الفوارق

الإقليمية وإحلال العدالة المجالية، هذا فضلا عن تقريب خدمات التعليم العالي من طالبي التكوين الجامعي.

هذا ويتطلب تحقيق الأهداف المذكورة انتهاج خيارات تتمحور حول جملة من الأهداف الخصوصية:

المبحث 1 : إرساء سياسة جديدة لإعادة توزيع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي

- إعادة النظر في تحديد المجال الترابي للجامعات في علاقة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي،
- إرساء استراتيجية جديدة لبعث المؤسسات الجامعية في علاقة بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي،
- تجميع المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية تحت إشراف جامعة تكنولوجية،
- إعادة هيكلة (إدماج/ تحويل الصبغة/ إعادة توزيع مجالي/) الجامعات والمؤسسات والمسارات التكوينية،
- إقحام المؤسسات الجامعية الخاصة في خارطة الجامعية وفقا لمتطلبات التوازن بين الجهات،
- إرساء أقطاب جامعية وتنموية (مؤسسات / مكنتبات / مرافق جامعية / محاضن).

المبحث 2 : تطوير استراتيجيات تفاضلية لفائدة الجامعات الداخلية

- تأهيل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الجهات الداخلية عبر دعم مواردها البشرية والمالية وتطوير بنيتها التحتية
- تيسير إحداث هياكل البحث العلمي صلب جامعات الجهات الداخلية
- اتخاذ إجراءات تحفيزية لتشجيع حركة التحاق المدرسين الجامعيين والإطارات الإدارية بالجامعات الداخلية
- تطوير استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل النهوض بالجامعات الداخلية والجودة في التكوين الذي توفره
- بعث آليات منح خاصة بشهادة الدكتوراه في إطار الشراكة بين المؤسسة والجامعة وبارتباط بخصوصيات الجهة لاسيما بالجامعات الداخلية.
- تطوير إطار ملائم للحياة والتبادل في الفضاءات الجامعية بالجهات الداخلية مما يساعد على إقبال الجامعيين والطلبة والإداريين عليها.

المبحث 3 : تثبيت الجامعة ضمن جهود التنمية الجهوية

- إرساء تكوين مؤهل للمهنة يتماشى وخصوصيات المجال الترابي للمناطق والجهات التي تتوطن داخلها المؤسسات الجامعية (تطور المهن- التجديد البيداغوجي- البحث التشاركي)

- تحفيز الجهة على تمويل التكوين ومشاريع البحث العلمي.

المبحث 4 : تهيئة ترابية تعزز من إشعاع الجامعة على محيطها

- صياغة منهج للشراكة بين المؤسسات الجامعية ومراكز البحث من ناحية والمحيط الاجتماعي والاقتصادي للجهات من ناحية ثانية،
- تحسين مقروئية مسالك التكوين
- بعث الهياكل المساعدة والداعمة لمشاريع المبادرة الحرة،
- تركيز هياكل مساعدة ودعم الطلبة المترشحين .

المبحث 5 : تطوير الحياة الجامعية

يستدعي تطوير الحياة الجامعية وتحسين جودتها العمل على تمكين مختلف مكونات الأسرة الجامعية من طلبة ومدرسين وباحثين وموظفين وعملة من ظروف أمثل للدراسة والتدريس والعمل تشمل الخدمات الجامعية من سكن وإطعام ومنح وقروض، والأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية، والإحاطة النفسية والتغطية الصحية.

ويقتضي تجسيد هذه الغايات العمل على:

- القيام بتشخيص دقيق لظروف الحياة الطلابية والجامعية،
- تعزيز أطر الاستقبال والإعلام والتوجيه بالنسبة للطلبة.
- مراجعة قيمة المنحة الجامعية وتحسين جودة الأكلة والترفيه من نسبة الإيواء.
- تكثيف الأنشطة الثقافية والرياضية والجمعياتية وتحفيز بعث النوادي وتوفير إحاطة نفسية وصحية واجتماعية أفضل من خلال دعم الموارد البشرية والتجهيزات الملائمة.
- النهوض بالمستوى العام لظروف الحياة والعمل لكافة المتدخلين بالجامعة،
- تفعيل مرصد الحياة الجامعية في الجهات وتعميمها.

الخاتمة

تمثل وثيقة "مشروع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي" و "مخطط العمل الاستراتيجي" الملحق بها تنويجا لمرحلة تشاور دامت أكثر من أربع سنوات داخل الأسرة الجامعية لتشكل استمرارا للحوار الجامعي- الجامعي ونقطة انطلاق لمرحلة الحوار المجتمعي الموسع من أجل إثراء البرنامج الإصلاحي وتبنيه من قبل الرأي الجامعي والوطني.

ويقتضي الطور التنفيذي تحديد ملامح الإجراءات العاجلة القابلة للتطبيق الفوري مع مستهل العودة الجامعية المقبلة 2016/2015، وبلورة الإصلاحات على المدى المتوسط والمدى البعيد.

كما أنه يستوجب مراجعة النصوص التشريعية والترتيبية القائمة وإعادة صياغتها لتستجيب لمتطلبات الإصلاح الجذري والعميق حتى لا تكون عائقا للنفس الإصلاحي.

وانطلاقا من أن مسار الإصلاح يمتد على كامل العشرية 2015-2025 و لا يتوقف عند مراحل التصور والتنفيذ، فإنه من الحتمي إرساء آليات المتابعة والتقييم والتحسين المستمر وذلك بتحويل اللجنة الوطنية للإصلاح إلى لجنة دائمة تؤمن هذه المهام وتؤكد البعد الإصلاحي القائم على التشاور والتوافق.

وبما أن المنظومة التعليمية هي واحدة غير قابلة للتجزئة، فإنه لا يمكن بأية حال من الأحوال القيام بإصلاحات منفصلة عن بعضها البعض في قطاعات التربية والتكوين والتعليم العالي، وهو ما يستوجب تشكيل لجنة إصلاح موحدة تؤمن تلازم المسارات وتؤسس لمنظومة وطنية لتنمية الموارد البشرية.